

أولا: نطاق وموضوعات علم الاقتصاد

1- المشكلة الاقتصادية وعناصرها:

لكل علم من العلوم موضوعه الذي يتمثل في محاولة فهم وتحليل ظاهرة من الظواهر أو مشكلة معينة، وتعد المشكلة الاقتصادية المتمثلة في الندرة النسبية للموارد النقطة المركزية التي يدور حولها علم الاقتصاد بالبحث في نشأتها وأسبابها ومظاهرها وقد لازمت المشكلة الاقتصادية الإنسان منذ وجوده حيث في منظور الاقتصاد الوضعي أن الإنسان يولد وتولد معه حاجاته المتعددة والمتنوعة والتي تقتضي قدرا من الإشباع باستعمال ما هو موجود في الطبيعة، هاته الأخيرة ولمحدودية مواردها لا تقدم الإشباع الكامل لجميع الحاجات الإنسانية من جهة ومن جهة أخرى فإن أغلب هذه الموارد لا تصلح يصورها الأولية في الطبيعة لإشباع الحاجات بشكل مباشر مما يفرض على الفرد أن يكون سلوكه اقتصاديا وذلك بالاختيار بين حاجاته المتعددة الحاجات الأولى بالإشباع واستخدام الموارد المحدودة على أفضل وجه وطريقة ممكنة للحد من تفاقم المشكلة الاقتصادية وزيادة حدتها خصوصا مع سعي الإنسان الدائم للارتقاء بمستوى معيشته وتحقيق الرفاهية المادية .

وعليه فالمشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة الموارد المتعلقة باستعمالها بشكل مباشر أو غير مباشر إشباع الحاجات وهي أيضا مشكلة اختيار بين هاته الحاجات المتعددة اختيارا على أساس تحديد الحاجات الأولى بالإشباع والقدر الذي يتم إشباعها بمقتضاه مما قد يستوجب التوضيح ببعض الحاجات وهذا لعدم قدرة المورد على إشباع جميع الحاجات. وعلى هذا يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية تقوم على ركنين متلازمين هما الندرة والاختيار.

- الندرة: والمقصود بها في علم الاقتصاد الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة أي ندرة الموارد

بالنسبة للحاجات الإنسانية التي تساهم في إشباعها. فمشكلة الندرة تتوقف على العلاقة بين

الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة كونها كثيرة أو قليلة وإنما المقصود أنها لا تكفي لإشباع

كل الحاجات التي تصلح لإشباعها فالبتترول مثلا مورد ينتج بكميات هائلة لكن يبقى سلعة نادرة

تدخل في نطاق المشكلة الاقتصادية كون الحاجة إليه تفوق ما ينتج منه .وعليه فالندرة محدودية الموارد والوسائل التي يملكها الإنسان في مواجهة حاجاته ورغباته المتزايدة في آن واحد .

- الاختيار:إذا كانت الندرة تشكل علة وسبب المشكلة الاقتصادية فإن الاختيار هو الذي يصبغ المشكلة بالصبغة الاقتصادية ويميزها عن غيرها من المشاكل .حيث مادامت المشكلة الاقتصادية تعني في جوهرها عدم كفاية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع كافة الحاجات الإنسانية التي تصلح للإشباع فإن هذه الندرة النسبية للموارد الاقتصادية تتطلب ضرورة اتخاذ قرار بالاختيار بين شيئين أو عدة أشياء.

وعليه فالاختيار هو المفاضلة بين تلبية عدة حاجات بواسطة سلعة معينة أي القيام بموازنة منفعية حرة لاختيار أي الحاجات أولى بالإشباع من خلال ما هو متاح من موارد مما يدفعه إلى التضحية أي التنازل والامتناع عن إشباع حاجات من أجل إشباع حاجات أخرى ضرورية. وهذا ما يطلق عليه في علم الاقتصاد اسم مشكلة الفرصة الضائعة أو تكلفة الفرصة البديلة.

إذا فنندرة الموارد تحتم على الإنسان أو المجتمع ضرورة اختيار ماذا ينتج من السلع والخدمات وكمية هذا الإنتاج وكذلك كيفية توزيع الموارد بين السلع والخدمات المختلفة واختيار الطريقة التي يتم بها الإنتاج وكذا من يحصل على الإنتاج أي توزيع الناتج القومي على أفراد المجتمع غير أن مشكلة الاختيار لا تنشأ فقط بسبب الندرة النسبية للموارد وإنما تنشأ كذلك بسبب أن الموارد الاقتصادية غير متخصصة في إشباع حاجة بعينها فقط بل لها استخدامات بديلة فالأرض يمكن أن تستخدم في الزراعة كما يمكن أن تستخدم في البناء عليها مساكن أو مؤسسات تعليمية أو مستشفىإلخ وكذلك مورد العمل فيمكن توجيه النشاط الإنساني المبذول إلى النشاط الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو الحرفي وهكذا مع بقية الأموال والموارد الاقتصادية الأخرى لها من الخصائص ما يجعلها قادرة على إشباع العديد من الحاجات الإنسانية المتعددة وبالتالي فإن

زيادة استخدام المورد الاقتصادي في استخدام معين سوف يكون على حساب الاستخدامات الأخرى لهذا المورد.

2- عناصر المشكلة الاقتصادية: من خلال ما سبق ذكره تدور المشكلة الاقتصادية حول عنصرين مرتبطين هما:

* الحاجات المتعددة التي يشعر بها الإنسان (مشكل الاختيار بين الحاجات عند عملية الإشباع)

* الموارد أو الأموال المحدودة (مشكل الندرة)

- العنصر الأول الحاجات الاقتصادية: يراد بالحاجة في معناها اللغوي الحرمان من شيء ضروري ، أما الحاجة الاقتصادية فهي كل رغبة تساور النفس من السلع والخدمات التي تساهم الموارد الاقتصادية في إنتاجها بحيث يولد عدم إشباع هاته الحاجات الإحساس بالألم والحرمان مما يدفع الإنسان إلى النشاط الاقتصادي أي إحداث عملية الإنتاج لهذه السلع والخدمات بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أي عن طريق عملية الشراء بواسطة الثمن وهو ما يعبر عنه بالطلب.

- خصائصها: تتميز الحاجات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي :

(أ) - الحاجة لانهائية: فرغبات الإنسان وحاجاته متعددة في مجموعها كما ونوعا وتزايد باستمرار فكلما قام الفرد بإشباع حاجة معينة تظهر له حاجة أخرى جديدة يسعى لإشباعها. فحاجات الإنسان متعددة بحسب درجة أثرها وأهميتها حيث منها ما هو ضروري لحياته كالطعام والشراب ومنها ما هو ضروري ليسير حياته وراحته كالحاجة للتعليم والمواصلات ووسائل الترفيه بل إنها تتعدد بحسب طبيعة البيئة فحاجات مجتمعات المناطق الباردة تختلف عن حاجات المناطق الحارة بل تتعدد حتى حسب المراحل العمرية للإنسان فحاجات مرحلة الطفولة تختلف عن بقية حاجات المراحل العمرية الأخرى وهكذا . بل إن الحاجات تزداد وتتعدد باختلاف العصر فما هو كماله في عصر قد يصبح من الحاجات الضرورية في عصر آخر حيث مع التطور تتولد لدى الإنسان رغبات جديدة لم تكن سابقا كالحاجة حاليا إلى السيارة ومختلف الآلات الكهربائية

والحاجة لاقتناء الهاتف النقال....وهكذا فالإنسان في سعي مستمر نحو هدف متحرك يبعد عنه باستمرار وذلك لأن هذا الهدف مرتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي هي بطبيعتها متحركة وغير ثابتة.

وخاصية تزايد وتعد الحاجة الإنسانية تعد من أهم دوافع التقدم والرقي الاجتماعي فلولاها لبقى إنسان القرن الواحد والعشرين يعيش في نفس مستوى معيشة إنسان العصور السابقة قانعا بما لديه مادام محققا لإشباع حاجاته إلى المأكل والمشرب والملبس.

ويمكن إرجاع تعدد الحاجات وتزايدها مع الزمن لعدة عوامل من أهمها :

- الزيادة السكانية السريعة التي تؤدي مع افتراض ثبات أنواع الحاجات على حالها إلى زيادة كمية الحاجات المطلوب إشباعها .
- التقدم التكنولوجي الهائل التي تعرفه البشرية خاصة منذ مطلع القرن العشرين حيث أن زيادة معدلات التقدم التكنولوجي وسرعته أدت إلى ظهور حاجات جديدة لم تكن معروفة بل قد أدت إلى جعل الكثير من الحاجات التي كانت في وقت سابق تعتبر كمالية أصبحت ضرورية.
- عامل الدعاية والإعلان والإشهار والتي أدت إلى خلق حاجات جديدة وذلك عن طريق أثرها في تنمية عامل الذوق لدى الإنسان وهذا بغض النظر عن اتفاق الحاجة مع القيم الاجتماعية ومصلحة المجتمع وعدمه.
- قابلية الحاجة الإنسانية للتكرار مع مرور الزمن مما يعني دورية الحاجة .فالحاجة الواحدة إذا ما تم إشباعها في وقت معين فإنها تعود وتفرض نفسها دوريا بعد فترة قصيرة أو طويلة من الزمن.
- أثر المحاكاة والتقليد وذلك من خلال قيام الأفراد بتقليد أنماط استهلاك قائمة لدى أفراد جماعات أو دول أخرى ومرد هذا تطور وسائل الإعلام بأنواعها.

(ب)- قابلية الحاجة للإشباع: أي أن هناك قدرا محددا من الموارد والأموال يكفي لإشباعها ،ويقل حدة الشعور بالحاجة كلما تلقت قدرا من الإشباع ،فكلما زادت نسبة الإشباع تناقص الشعور بالحرمان والألم كالشعور بالجوع أو العطش فكلاهما يعطي الشعور بالحرمان والألم ومن ثم فإن تناول كميات متتالية من الطعام أو الشراب يؤدي إلى زوال الشعور بالجوع أو العطش تدريجيا -وهذا ما يعبر عنه في علم الاقتصاد بقانون تناقص المنفعة الحدية-مما يجعل الحاجة قابلة للانقسام والتجزؤ فقد يقوم الفرد بإشباع قدر من الحاجة ويظل قدرا آخر دون إشباع وهذا كون الإنسان محدود القدرة في دائرة الإشباع أي يمكن للإنسان حسب إمكانياته أن يشبع حاجته إشباعا جزئيا فمثلا حاجة الإنسان للمأوى تخف حدتها قليلا لو وجد منزلا صغيرا وإن لم يشبع كل حاجته في اقتناء منزل كبير.

(ج)- قابلية الحاجة للإحلال: أي إمكانية أن تحل حاجة محل حاجة أخرى سواء كان إحلالا كاملا أو ناقصا حسب تقديرات المستهلك ومستوى الإشباع. وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الحاجات في تحقيق الإشباع كإحلال حاجة الإنسان إلى شرب القهوة بشرب الشاي أو كإحلال العمل بالآلات محل العمل اليدوي أو العكس .

ولظاهرة الإحلال أهمية بالغة في حل المشكلة الاقتصادية على اعتبار أن هذا البديل للمستهلك فرصة التحول من سلعة إلى أخرى وهذا من شأنه أن يؤثر أيضا على المنتج عند تحديد الثمن لأن هذا التحول يؤثر على إيراده.

(د) - الحاجة ظاهرة اجتماعية: فالحاجة تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر بحسب ما يحكمه من دين وعادات وتقاليد ومستوى تقدم حضاري ،فالحاجة إلى الأكل مثلا هي حاجة طبيعية لكل إنسان لكن طبيعة ونوع الأطعمة تختلف حسب الأوضاع الاجتماعية .

وهكذا فإن بخاصية تعدد الحاجات وتزايدها واستمرارها نعد السبب في وجود المشكلة الاقتصادية وفي جميع المجتمعات البشرية على اختلاف نظمها الاقتصادية.

وعموما فالحاجات الإنسانية على نحو ما تقدم هي المحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي ،فالتفسير النهائي لهذا النشاط هو إشباع الحاجات الإنسانية.

- أنواع الحاجات الإنسانية: تنقسم الحاجات الإنسانية التي يشعر بها الإنسان ويرغب في إشباعها وتنوع إلى الأنواع التالية :

* الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية : الحاجات الضرورية هي الحاجات الأساسية التي تتوقف حياة الإنسان على إشباعها كالمأكل والملبس والمسكن والعلاج.....بينما الحاجات الكمالية فهي الحاجات التي تحسن حياة الإنسان ويساهم إشباعها في إثراء حياة الفرد وتمتعه بها وتضفي عليها طابع الرفاهية فهي حاجات لا يتوقف على إشباعها حياة الإنسان كوسائل الترفيه المتنوعة والفنون والملابس الفاخرة

غير أن هذا التقسيم يعد تقسيما نسبيا لأن أهمية الحاجة وضرورتها محكومة بالتغير والتفاوت بين الأشخاص أنفسهم ومن زمان إلى ومن مكان لآخر فما هو كمالي في زمن ما أو مكان ما قد يصبح أو يعد ضروريا في زمن آخر أو مكان آخر.

لكن رغم هذه النسبية في التقسيم فإن لهذه التفرقة أهمية يراعيها علم الاقتصاد من ناحية ترتيبه لأولوية الإشباع للحاجات وكذلك من ناحية صياغة الكثير من القواعد والقوانين الاقتصادية على أساس ترتيب أولوية الإشباع كالقوانين المتعلقة بالأسعار وفرض الضرائب

* الحاجات الفردية والحاجات الجماعية: الحاجات الفردية هي التي ترتبط بشخصية الفرد و يستطيع تلبيتها وإشباعها بمفرده كالحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن.....أما الحاجات الجماعية فهي التي ترتبط بوجود الجماعة ولا يمكن إشباعها إلا بصورة جماعية مثل الحاجة إلى الأمن والعدالة و الدفاع والتعليم وكذلك الحاجات الأخرى التي تباشرها الدولة عادة بأجهزة تمثل الصالح العام.وعليه فمعيار فردية الحاجة أو جماعيتها هو تنظيم الدولة لعملية الإشباع أو عدم تدخلها في تنظيمه.

وتظهر أهمية هذه التفرقة في وجوب تدخل الدولة في عملية الإشباع أم لا لأنه بناء عليه يتم تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تتولاها الدولة (النشاط العام) وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد (النشاط الخاص).

* الحاجات المادية والحاجات المعنوية : الحاجات المادية هي التي تستوجب موارد ووسائل مادية ملموسة لإشباعها فالشعور بالجوع يحتاج إلى طعام لسد هذه الحاجة والحاجة إلى الإيواء تستلزم وجود مسكن

أما الحاجات المعنوية فهي الحاجات التي لا تعتمد في إشباعها على وسائل مادية بل على تقديم خدمة فالتعليم والعلاج مثلا حاجات تشبع لا عن طريق أشياء ملموسة وإنما عن طريق تلقي معارف عبر خدمة الأستاذ أو المعلم أو تشخيص طبي من خلال خدمة الطبيب.

وعلم الاقتصاد يهتم بكلا الحاجتين معا وهذا بتحقيق الوسائل المحققة لإشباعهما وهذا لأن إشباع الحاجات المعنوية أي الخدمات قد يستدعي في الكثير من الأحيان استخدام وسائل مادية كاستخدام الهاتف لإشباع حاجة الاتصال بالأهل.

- العنصر الثاني الموارد الاقتصادية : يراد بالمال أو المورد بالمعنى العام الشيء النافع أو أي شيء قابل لإشباع حاجة إنسانية بطريق مباشر أو غير مباشر ويكون تحت التصرف ليستخدم في هذا الإشباع. وبهذا المعنى فالأموال أو الموارد متعددة ومتنوعة فالهواء مثلا مال ومورد لأنه يشبع حاجة الإنسان إلى التنفس والشمس مال لأن أشعتها وحرارتها ضرورية للإنسان والحياة والأرض مال لأنها تشبع حاجات متنوعة للإنسان من خلال سطحها أو مما هو في باطنها وكذلك أنواع الخدمات كخدمة الطبيب والأستاذ والقاضي والإعلامي

غير أن هذه الأموال والموارد تختلف فيما بينها من حيث كميتها المتوفرة والحاجات المتعلقة بها حيث هناك موارد وأموال ما هو متاح منها يزيد عن الحاجة إليها وهذا ما يصطلح عليه بالأموال الحرّة ومنها

ما هو أقل من حيث حجم الحاجات المتعلقة بها وهذا ما يعرف بالأموال الاقتصادية ، وبهذا تنقسم الأموال أو الموارد إلى :

(1)- الأموال أو الموارد الحرة : وهي التي توجد بكميات وفيرة تكفي لإشباع حاجات الناس جميعا فهي لا تتصف بخاصية الندرة النسبية ولا تشكل أي مشكلة اقتصادية لذا يحصل عليها الفرد دون بذل أي جهد أو تقديم أي مقابل

(2)- الأموال أو الموارد الاقتصادية : وهي التي تتميز بكون الكميات المتاحة منها محدودة وتعتبر نادرة نسبيا بالنسبة إلى الحاجات التي تصلح لإشباعها مما يستدعي الاقتصاد في استعمال هذه الموارد سواء كانت أشياء مادية أو خدمات لذا فهي أموال غير مجانية بل لها مقابل يظهر من خلال الثمن - مهما كان تافها- الذي يدل على أن الحاجات التي يصلح لإشباعها كثيرة بالمقارنة بكميته ، أو يظهر من خلال التضحية بسعة أو خدمة أخرى وبالتالي يمثل الحصول على هذه الأموال أو الموارد مشكلة اقتصادية لذا فهي محور الدراسة الاقتصادية.

وتتمثل الموارد الاقتصادية التي تدخل في العملية الإنتاجية وتسمى أيضا بعناصر الإنتاج فيما يلي :

* الأرض أو الطبيعة : وتشمل كافة الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها ، سواء كانت ثروات طبيعية فوق سطح الأرض كالأنهار والغابات والمحاصيل الزراعية والمعادن البارزة.....أو ثروات طبيعية في باطن الأرض كالمعادن الكامنة في باطن الأرض مثل الغاز والنفط والفحم

* العمل : أو الموارد البشرية ويشمل كافة الجهود التي تساهم في العملية الإنتاجية سواء كانت مجهودات وأعمال بدنية أي يغلب عليها المجهود البدني مثل أعمال البناء والزراعة والنظافةأو أعمال ومجهودات ذهنية يغلب عليها المجهود الذهني كعمل الطبيب والأستاذ والمهندس

* رأس المال : ويشمل الأموال والأصول التي يساهم الإنسان في إنتاجها وإيجادها. وينقسم رأس المال بحسب طبيعته إلى

- رأسمال متداول أو جاري أو دائر: وهو رأس المال الذي يستخدم لمرة واحدة في الإنتاج كالنقود والمواد الخام المستخدمة في إنتاج السلع والوقود التي تستخدمه الآلات في المصانع والسلع الوسيطة والشبه مصنعة التي تدخل في إنتاج سلع أخرى.

- رأسمال ثابت: ويشمل الأصول الإنتاجية الثابتة التي تستخدم أكثر من مرة في العملية الإنتاجية أي رأس المال الذي يستخدم لتحويل رأس المال المتداول من شكله الخام إلى منتج منتهى التصنيع وهذا مثل الآلات والمنشآت والمصانع والمباني والوحدات الإنتاجية

* التنظيم: ويقصد به العملية التي من خلالها يتم التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج بنسب معينة أي تنسيق العملية الإنتاجية من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مع تحمل المخاطرة في العملية الإنتاجية ، ويسمى الشخص الذي يقوم بالتنظيم المنظم . ويرى البعض أن التنظيم هو نوع متقدم من العمل فيدخلونه ضمن العنصر الإنتاجي الثاني .

- خصائص الأموال أو الموارد الاقتصادية: تتميز الأموال والموارد الاقتصادية بعدة خصائص من أهمها:

(أ)- أن تكون محدودة الكمية: أي نادرة نسبيًا بالنسبة للحاجات التي تصلح لإشباعها بشكل مباشر أو غير مباشر وقد يكون مصدر هذه الندرة ظروفًا طبيعية لا يستطيع الإنسان التحكم فيها كالخامات الموجودة في باطن الأرض.

وقد تكون الندرة راجعة لظروف غير طبيعية كالظروف الاجتماعية مثل تحريم الدين أو منع التقاليد تناول واستعمال سلع معينة.

(ب)- أن تكون نافعة: أي قابلة لإشباع حاجات إنسانية سواء بطريق مباشر كأموال الاستهلاك أو بطريق غير مباشر كأموال الإنتاج ، فالمنفعة خاصية في المال تجعل استعماله يزيل الإحساس بالألم ويولد الإحساس باللذة . فالمنفعة إذا ليست خاصية مادية في المال ولكنها علاقة بين المال والحاجة . ويكفي لاعتبار المال نافعا أن يكون مرغوبا فيها.

(ج) - أن تكون محلا للمبادلة: أي ذات قيمة تبادلية ، بمعنى أن الذي يرغب في الحصول عليه يكون مستعدا لمنح شيء آخر في مقابله سواء من خلال تقديم الثمن مهما كان ضئيلا أو عن طريق التضحية بسلعة أو خدمة أخرى في سبيل الحصول عليه .ولهذا فإن وجود الثمن للمورد يدل على أن الحاجات التي يصلح لإشباعها كثيرة بالمقارنة بكميته وانعدام الثمن للشيء يدل على أن كميته تفوق الحاجة إليه لذا لا يكون المال الحر محلا للمبادلة.

(د) - القابلية للإحلال: حيث تقبل الأموال الاقتصادية عادة وفي حدود معينة للإحلال محل بعضها البعض إحلالا كاملا أو جزئيا، فالأموال الاقتصادية تنافس بعضها البعض إلى حد بعيد سواء بالنسبة لطلب المستهلكين حيث تتنافس وتتزاحم الأموال الاستهلاكية على دخل المستهلك وكذلك الأموال الإنتاجية قد تحل محل بعضها البعض وتتنافس فيما بينها على طلب المنتجين .

- أنواع الأموال الاقتصادية: تعد الأموال الاقتصادية مناط اهتمام علم الاقتصاد حيث تشكل المصدر الذي تتدفق منه كافة السلع والخدمات التي يستخدمها الإنسان في إشباع حاجاته المختلفة . فالسلع هي الوسيلة المباشرة لتحقيق الإشباع . وتنوع الأموال الاقتصادية وتنقسم إلى عدة أنواع أهمها :

(أ) - أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج: أموال الاستهلاك هي تلك السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة أي التي تعطي للإنسان منفعة مباشرة كالغذاء والشراب والملابس الجاهزة والسيارة وخدمات الأستاذ والمحامي والطبيب والمواصلات . فهي تعتبر محصلة الجهد والنشاط البشري في تعامله مع الموارد وهي الهدف النهائي من أي نشاط اقتصادي سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي للدولة ككل.

أما أموال الإنتاج أو السلع الإنتاجية فهي التي لا تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة ولكنها تستخدم في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية وذلك مثل الأرض والآلات والمعدات والموانئ والمطارات والمواد الأولية ومحطات

الكهرباء والمصانع وخدمات التدريب والتوجيه المهني حيث أنها تزيد من الكفاءة المهنية للعامل وبالتالي تزيد من قدرته وعطائه على إنتاج سلع أو خدمات أخرى.....فكل هذه سلع إنتاجية لأنها لا تحقق ولا تصلح لإشباع حاجات الإنسان مباشرة فهي سلع لا تطلب لذاتها وإنما تطلب لإنتاج غيرها من السلع والخدمات الأخرى إنتاجية كانت أو استهلاكية.

غير أن هذا التقسيم أيضا يعد تقسيما نسبيا حيث لا يمكن الفصل تماما بين ما هو من السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية حيث أن هناك من السلع ما يعد سلعا استهلاكية أو سلعا إنتاجية وهذا بحسب طريقة استخدامها فالسكر مثلا يعتبر سلعة استهلاكية إذا ما استخدمه الإنسان مباشرة في إشباع حاجته من تناول القهوة أو الشاي بينما يعد سلعة إنتاجية إذا ما استخدمه مصنع لصناعة الحلويات.

ولهذا التقسيم أهمية كبيرة في علم الاقتصاد عند التفرقة بين النظم الاقتصادية المختلفة فيما تعلق بحق الملكية حيث في النظام الاشتراكي ليس للفرد حق التملك إلا للأموال والسلع الاستهلاكية دون وسائل الإنتاج بينما يقر النظام الرأسمالي للفرد بحق تملك جميع الأموال استهلاكية كانت أو إنتاجية .
(ب)- الأموال المعمرة والأموال غير المعمرة : الأموال أو السلع المعمرة هي الأموال التي لها القدرة على إشباع الحاجة الإنسانية لمرة واحدة خلال فترة ممتدة من الزمن تطول أو تقصر حسب طبيعة المال أي لا يتم استهلاكها مرة واحدة إذا كانت سلعة استهلاكية كالملابس والمنازل والأجهزة الالكترونية.....أما السلعة الإنتاجية المعمرة فهي التي تشارك في العملية الإنتاجية مرات كثيرة خلال فترة طويلة من الزمن مثل الآلات والمعدات.....

هذا وبقاء السلعة الاستهلاكية أو الإنتاجية مدة من الزمن في استهلاكها أو مساهمتها في الإنتاج متوقف على طبيعة السلعة ذاتها ،وكذا مدى المحافظة عليها في استخدامها أو صيانتها إلى غير ذلك من الظروف المحيطة بها حيث تفقد السلعة تدريجيا قدرتها على الإشباع أو قدرتها في استخدامها في العملية الإنتاجية.

أما الأموال أو السلع غير المعمرة أي السلع الفانية فهي السلع التي تشبع حاجة الإنسان لمرة واحدة وتنفى بمجرد استخدامها، أي تعطي منفعتها مرة واحدة بإفناء الشيء فلا يمتد استهلاكها لفترة طويلة من الزمن مثل مختلف الأطعمة والسلع الإنتاجية غير المعمرة هي السلع التي تستخدم لمرة واحدة في العملية الإنتاجية وتنفى بمجرد استخدامها وهي ما تسمى بالسلع الوسيطة مثل المواد الأولية والوقود والخامات .

(ج) - السلع والخدمات المتنافسة والسلع والخدمات المتكاملة : يقصد بالسلع والخدمات المتنافسة أو البديلة السلع والخدمات التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض فكلما يصلح لإشباع نفس الحاجة مثل الشاي والبن، الأقمشة الحريرية والأقمشة القطنية الفواكه المختلفة.....فكلها سلع متنافسة لقدرة كلا مناه الحلول محل الأخرى عند الحاجة .وكذا بالنسبة للخدمات المتنافسة كخدمات القطار والحافلات وسيارات الأجرة كلها خدمات متنافسة أو بديلة حيث يمكن لإحداها أن تحل محل الأخرى في إشباع الحاجة الإنسانية إلى النقل.

هذا وتكون سلعتين أو خدمتين متنافستين أو بديلتين عندما تؤدي الزيادة في استهلاك أو استخدام إحداهما إلى نقص في استهلاك الأخرى.

بينما يقصد بالسلع والخدمات المتكاملة تلك السلع والخدمات التي يلزم استهلاكها معا في وقت واحد لإشباع نفس الحاجة .وهذا التكامل قد ينشأ من أسباب فنية موضوعية وذلك حينما يتوقف تحقق الإشباع أي حصول المنفعة إلا باستخدام المالين أو السلعتين معا كاستخدام البنزين مع السيارة واستخدام الكهرباء مع الأدوات الكهربائية .وقد يكون هذا التكامل في بعض الأحيان ناشئا عن عوامل شخصية نفسية كاستهلاك الفرد بحسب طبيعة المجتمع لمادة

الحليب مع القهوة . وفي قطاع الخدمات تعتبر خدمة الطب وخدمة التمريض خدمتان متكاملتان يلزم توافرها معا للحصول على إشباع الحاجة إلى العلاج.

د)-السلع والخدمات الضرورية والسلع والخدمات الكمالية : وتتوقف هذه التفرقة على حد الحاجة التي يستخدم المال في إشباعها < فالأموال الضرورية هي التي تشبع الحاجات الأساسية الملحة واللازمة للمحافظة على الحياة كالحاجة إلى الغذاء واللباس..... أما الأموال الكمالية فهي التي تشبع حاجات أقل إلحاحا ، وغالبا لا يقوم الأفراد باقتنائها إلا بعد إشباعهم لجل ومعظم الحاجات الضرورية. غير أن هذه التفرقة تبقى تفرقة نسبية على نحو ما ذكرناه في الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية.

3- القرار الاقتصادي في مواجهة المشكلة الاقتصادية: لأن المشكلة الاقتصادية لا تطرح بالنسبة للفرد فقط وإنما تطرح بالنسبة للمجتمع ككل فإنه وفي ظل تشعب النشاط الاقتصادي وتعقد الحياة الاقتصادية التي تتطلب التعاون بمفهومه الاقتصادي الذي يقوم على تقسيم العمل وتبادل السلع والخدمات فإنه في ظل هذا لا بد من وجود إدارة اقتصادية واعية لمواجهة المشكلة الاقتصادية باتخاذ القرار الصائب الذي تفرضه ندرة الموارد أمام الحاجات غير المحدودة وهذا من خلال الجواب على أسئلة ثلاث في وقت واحد وهذا بناء على النظام الاقتصادي القائم داخل المجتمع وهي :

- ماذا ننتج ؟ (عملية تخصيص الموارد): والمقصود به التعرف على رغبات وتفضيلات أفراد المجتمع وتحديد نوعا أي ما هي السلع والخدمات المراد إنتاجها ، وكما أي ما هي كمية كل نوع منها . أي على المجتمع أن يتخذ قرارا مثلا في هل ينتج ملابس أقل وغذاء أكثر ، هل ينتج كمية أكبر من السلع الاستهلاكية كالسيارات والآلات الكهربائية..... على حساب نقاء الهواء والبيئة ، وكل هذا في ظل تنوع الحاجات الإنسانية وتجدها وتزايدها وعامل الزمن الذي يزيد من حدة المشكلة بفعل النمو السكاني مما يزيد في تعدد وتغاير حاجاتهم واختلافها من وقت لآخر.

- كيف ننتج ؟ (تنظيم الإنتاج) : أي كيف تنتج السلع والخدمات التي استقر عليها قرار المجتمع عندما يحدد الحاجات الأولى بالإشباع وهذا يعني أن على المجتمع أن يتخذ قرارا آخر يحدد أنسب طرق الإنتاج بأقصى كفاءة ممكنة بحيث يتدنى وينقص حجم الضياع الاقتصادي للموارد النادرة

أصلا إلى أقل قدر ممكن فمثلا إذا استقر قرار المجتمع على أن حاجة المجتمع إلى الكهرباء كبيرة وأضحت من الحاجات ذات الأولوية في الإشباع فإنه يجب عليه في نفس الوقت أن يتخذ قرارا آخر يحدد من خلاله كيفية توليد هاته الطاقة الكهربائية هل باستخدام البترول أو الفحم أم من مساقط المياه أم الطاقة الذرية أم من الطاقة الشمسية أم من طاقة الرياح ؟ هاته الطاقة تتولى إنتاجها شركات الدولة ذاتها أم شركات خاصة مملوكة للأفراد ؟. وعليه فإنه من المهم جدا لندرة الموارد الاقتصادية معرفة أيا من الطرق الفنية في الإنتاج هي التي يجب أن تستخدم لإنتاج ما يحتاجه المجتمع أي عن طريق إنتاجية كثيفة العمالة أم طريقة إنتاجية كثيفة الرأسمال أم طريقة إنتاجية كثيفة التكنولوجيا. وتحديد كل هذا أي تنظيم عملية الإنتاج يدخل في نطاق الدراسات الخاصة بنظرية الإنتاج في علم الاقتصاد.

- لمن ننتج ؟ (توزيع الإنتاج) : أي لمن يتم إنتاج هذه السلع والخدمات وهذا بعد أن يتعرف المجتمع على رغباته كما ونوعا ويقوم بإنتاج السلع والخدمات المختلفة اللازمة لإشباع هذه الرغبات يتعين عليه التوصل إلى طريقة يتم بها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في العملية الإنتاجية أي كيف يقسم الناتج أو الدخل القومي بين مختلف الأفراد والطبقات في المجتمع. وهذا ما تتناوله بالدراسة في علم الاقتصاد نظرية التوزيع .

ثانيا : مفهوم علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

1- تعريف علم الاقتصاد :

كلمة ' اقتصاد ' كلمة قديمة يرى البعض أنها تعود إلى في الأصل إلى الكلمة اليونانية ' إيكوس ' تعني المنزل و "نوموس " وتعني الحكم أو القانون فكلمة الاقتصاد تعني علم مبادئ تسيير المنزل. وفي اللغة الاقتصاد من القصد بمعنى التوسط والاعتدال.

وقد ظهرت الكتابات الاقتصادية في بدايتها مختلطة بالسياسة حيث تخلل البحث الاقتصادي إلى جانب مبادئ نمو الثروة المبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة لذا كان يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي .

وفي عام 1776، قدم " آدم سميث" كتابه الشهير (ثروة الأمم) الذي خصصه إلى كيفية تنمية وإدارة ثروة الدولة، وبذلك سمي بواضع علم الاقتصاد الحديث، لأنه منذ ذلك التاريخ أصبحت الكتابات الاقتصادية تتسم بسمتين أساسيتين تميزان العلم وهي انفصالها عن بقية الأفكار والنظريات من العلوم ذات الصلة ، وكذلك تناولها بشكل موضوعي وعلمي ، وبذلك نشأ علم الاقتصاد كعلم مستقل.

ولم يظهر مصطلح (علم الاقتصاد) إلا مع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن 19 حين أصدر " ألفريد مارشال " مؤلفه بعنوان (مبادئ علم الاقتصاد) سنة 1890 ليشتيع فيما بعد هذا الاصطلاح.

وقد اختلف الاقتصاديون بشأن تعريف علم الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا شاملا وجامع لكل الموضوعات التي يعالجها مما نشأ عنه تعدد واختلاف التعريفات له وهذا مرده إلى : - اختلاف المقاصد والأهداف من مفكر لآخر - اختلاف العوامل المؤثرة في هؤلاء المفكرين كالبينة والثقافة والدين وغيرها مما يجعل زوايا النظر والفهم تتعدد - عامل تطور الزمن مما يعرض هذه المفاهيم إلى تطور تاريخي فيها.

ومن بين التعريفات المختلفة لعلم الاقتصاد ما يلي :

تعريف " آدم سميث": إن علم الاقتصاد هو علم الثروة، أو هو العلم الذي يختص بدراسة وسائل اغتناء الأمم، مع التركيز بصفة خاصة على الأسباب المادية للرفاهية، كالإنتاج الصناعي أو الزراعي ..الخ.

ويؤخذ على هذا التعريف أنه تعريف غير جامع؛ ذلك أن تركيزه على الأسباب المادية للرفاهية يخرج عديداً من الأنشطة الإنسانية من نطاق علم الاقتصاد كخدمات التعليم والصحة.

تعريف "مارشال": هو ذلك العلم الذي يتعلق بدراسة تصرفات الفرد في نطاق أعمال حياته اليومية، الذي يتصل بكيفية حصوله على الدخل وكيفية استخدامه لهذا الدخل.

يؤخذ على هذا التعريف أنه ركز على جانب واحد في هذا الإنسان، وهو كيفية حصوله على الدخل، وكيفية استخدامه له.

تعريف "روبين": هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان إزاء حاجاته المتعددة ووسائله المحدودة ذات الاستعمالات المتنوعة.

يؤخذ على هذا التعريف أنه يفتقد إلى بيان الأحكام والسياسات، والإجراءات الواجبة الإتباع إزاء هذه الظواهر الاقتصادية.

فلو ضممنا التعريفات السابقة بعضها إلى بعض يمكن من خلالها أن نقول بأن علم الاقتصاد هو: علم اجتماعي، موضوعه الإنسان ذو الإرادة، ويهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة؛ بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة، مع العمل على إنمائها بأقصى طاقة ممكنة.

كما يمكن تعريف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة وغير المشتركين بصورة غير مباشرة في ظل الإطار الحضاري نفسه.

وخلاصة لما سبق، وبشكل بسيط يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه دراسة كيفية تخصيص أو توجيه الموارد النادرة، لإنتاج سلع وخدمات مختلفة لتحقيق أقصى إشباع لرغبات المجتمع المتعددة

فهو "علم تسيير الموارد النادرة" لأنه يشرح ويحلل الطرق التي يوجه بها الفرد أو المجتمع وسائل محدودة لإشباع حاجات متعددة ولا نهائية.

2- موضوعات علم الاقتصاد :

من خلال التعريفات المختلفة لعلم الاقتصاد يدور موضوع علم الاقتصاد حول دراسة وتفسير السلوك الإنساني عند محاولة استخدام الموارد النادرة لإشباع حاجاته المتعددة والمتنافسة بأفضل طريقة ممكنة أي النشاط الاقتصادي الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع. هذا النشاط الاقتصادي يتجلى من خلال العلاقة المزدوجة بين :

* الإنسان والطبيعة : أي مع الموارد الطبيعية هاته الأخيرة ولخضوعها لقوانين طبيعية تسييرها جعلت الإنسان يطور وسائل حصوله على ما يحتاجه منها فتوصل إلى إنتاج أدوات تحقق له ذلك تعرف في علم الاقتصاد بأدوات العمل والتي ما انفكت تتطور وتنوع مع تطور النشاط الإنتاجي للإنسان ذلك أن الإنسان في سعيه لإشباع حاجاته من الطبيعة يصطدم بقوى طبيعية يعمل دائما على إخضاعها لسيطرته باستخدام أدوات أكثر تطورا ، وبالتالي فعلاقة الإنسان بالموارد الطبيعية علاقة متحركة متغيرة دائما تظهر من هلال التطور التكنولوجي.

* الإنسان والإنسان : إضافة إلى التعامل مع الطبيعة والذي يشكل البعد المادي للنشاط الاقتصادي فالإنسان يتعامل مع غيره من أفراد المجتمع - وهذا ما يشكل البعد الاجتماعي للنشاط الاقتصادي - لأنه عاجز على إنتاج كل ما يحتاجه بنفسه أي أن عملية الإنتاج بطبيعتها عملية اجتماعية حيث يتلاقى سلوك الفرد الاقتصادي مع سلوك الآخرين إنتاجا وتوزيعا وتنمية وهذا ما يصطلح عليه في علم الاقتصاد بروابط الإنتاج.

وعليه فموضوع علم الاقتصاد يتمثل في المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر الاقتصادية للفرد الناشئة عن نشاطه الاقتصادي من خلال علاقته مع الطبيعة والإنسان هاته العلاقة التي أفرزت جملة من الظواهر تشكل أهم موضوعات علم الاقتصاد والمتمثلة فيما يلي :

1- الإنتاج : أي عملية التحويل المستمر لموارد الطبيعة المادية التي لا تؤدي إلى الإشباع المباشر والتي تحول بفعل العمل الإنساني إلى سلع وخدمات قابلة للإشباع المباشر وذلك بتحديد نوع الموارد المستعملة في الإنتاج والطريقة الفنية أو الأسلوب التكنولوجي الذي سيتم به الإنتاج.

2- الاستهلاك : يقصد به كمية السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع الحاجات الجارية. أي عملية إشباع الحاجات الإنسانية سواء عن طريق الاستهلاك الفردي أو الجماعي والدوافع والعوامل وراء هذا السلوك سواء للفرد أو للجماعة المؤدية لزيادته وارتفاع معدلاته.

3- التوزيع : أي علاقات الإنسان مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه والذين يشتركون معه في عملية الإنتاج مما يرتب ويخلق تقسيم العمل بينهم وتوزيع الناتج الاجتماعي أو الدخل القومي على كل عناصر المجتمع المشاركة في إنتاجه والتي لم تشارك.

4- إعادة الإنتاج : أي استخدام الفائض الاقتصادي لتحقيق استمرارية الإنتاج وهذا من أهم الأنشطة التي يتناولها علم الاقتصاد .

5- التنظيم : لأن العملية الاقتصادية في مجموعها سواء تعلقت بالإنتاج أو التوزيع هي عملية تنظيم أي تنظيم الإنتاج وتنظيم التوزيع بأن يتم في هذه المرحلة تحديد وحصر الموارد من جهة وتحديد وحصر الاحتياجات الإنسانية من جهة أخرى وتحديد أثمانها وكيفية تداولها ومبادلتها وكذا كيفية استغلال عناصر الإنتاج وتوزيعها على مختلف الأنشطة الإنتاجية أي تخصيص الموارد النادرة بين الاستخدامات البديلة .

إضافة إلى هذه المواضيع الأساسية في علم الاقتصاد يدرس علم الاقتصاد مشكلات ناشئة عن محاولة إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة منها الادخار والاستثمار ومشكل الثمن

3- أقسام علم الاقتصاد :

ينقسم علم الاقتصاد بحسب الموضوع الذي يتناوله بالدراسة والتحليل إلى قسمين :

1- الاقتصاد الجزئي *micro_économique* : وهو الذي يهتم من خلال دراسة الاقتصاد وتحليل الظواهر الاقتصادية على مستوى الفرد أي يختص بدراسة القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية الفردية أي الأفراد والعائلات والمؤسسات وآلية اتخاذها مثل كيفية استخدام الفرد لراتبه وكيفية توزيعه على متطلبات الحياة ، مستوى ادخار الفرد ، مستوى استثماراته ، دراسة هيكل التكاليف الاقتصادية لمؤسسة معينة ، مؤثرات الطلب على سلعة ، نظرية الثمن ويمثل الاقتصاد الجزئي أو التحليل الاقتصادي الجزئي حجر الأساس الذي تبنى عليه الدراسات الاقتصادية بأكملها.

2- الاقتصاد الكلي *macro économique* : وهو الذي يهتم بدراسة اقتصاد الدولة بشكل كلي أي دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية الكلية أي الاقتصاد بشكل عام مثل إجمالي الإنفاق الكلي للمجتمع ، الاستهلاك الكلي ، الإنتاج الكلي ، إجمالي الاستثمارات ، إجمالي الادخار ، مستوى الأسعار ، البطالة ، التضخم أي أن الاقتصاد الكلي أو التحليل الاقتصادي الكلي أو التحليل الاقتصادي يهتم بالمجاميع الكلية للوحدات الاقتصادية الجزئية.

هذا وإن اختلف التحليلان عن بعضهما من حيث النشاط المدروس لكل تحليل فإن موضوعهما في النهاية واحد وهو الظواهر الاقتصادية . كذلك فإنه لا يوجد انفصال تام بينهما مادام أن الأقسام أو الكميات الكلية ما هي إلا مجموع الوحدات الفردية مأخوذة بشكل كلي.

4- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى :

يعد علم الاقتصاد كما رأينا علما اجتماعيا يتناول بالدراسة سلوك الإنسان ونشاطه الاقتصادي وهو في جماعة لذا يرتبط بكثير من العلوم الاجتماعية الأخرى والتي موضوعها السلوك الإنساني في المجتمع كل علم بحسب وجه دراسته لهذا السلوك.

(أ) – علاقة الاقتصاد بالقانون : يعرف القانون بأنه مجموعة القواعد التي تحكم علاقات الأفراد بعضهم ببعض أو بين الأفراد والسلطات العامة أو بين السلطات العامة داخل الدولة الواحدة أو بين

الدول المختلفة وكل ذلك عن طريق تشريع النصوص القانونية. ولما كانت العلاقات الاقتصادية أحد هاته العلاقات فعلى المشرع أن يراعي وقائع الحياة الاقتصادية وإلا جاءت القاعدة القانونية مفرغة من مضمونها وبالتالي من شأن النصوص القانونية أن تؤثر على الحياة الاقتصادية. فمثلا فرض ضريبة على سلعة ما من شأنه أن يؤدي إلى رفع ثمنها مما ينعكس على تحديد اختيارات الأفراد لدى الأفراد إلى جانب هذا فإن التنظيم القانوني يعد عنصرا من عناصر المكونة للنظام الاقتصادي فإذا كان النظام الاقتصادي الرأسمالي مثلا يقوم على الملكية الخاصة فمن الضروري وضع التنظيم القانوني الكفيل بحماية هذه الملكية واحترام الحرية الفردية لحرية التعاقد.

(ب)- علاقة الاقتصاد بعلم السياسة: يتناول علم السياسة عموما ما يتعلق بالأفكار السياسية وبطبيعة السلطة ومبادئ الحكم وبالمؤسسات السياسية دولاً وحكومات وأحزاب وغيرها وبالعمليات السياسية أي تفاعلات السلطة السياسية داخليا وخارجيا، وهو علم له ارتباط كبير بعلم الاقتصاد لمدة طويلة فقد ظل علم الاقتصاد لمدة طويلة من الزمن يعرف باسم الاقتصاد السياسي ذلك أن الاعتبارات السياسية لها أثر كبير في الحياة الاقتصادية ومثال ذلك أن إعلان الحرب في أساسه قرار سياسي إلا أنه له أثر كبير على الحياة الاقتصادية. وكذلك فإن للأوضاع الاقتصادية الأثر الكبير على الأوضاع السياسية حيث كثيرا ما كانت الأوضاع الاقتصادية سببا يؤدي إلى تغيير نظام الحكم السياسي السائد بشتى الوسائل.

(ج)- الاقتصاد وعلم الأخلاق: على الرغم من اعتبار علم الاقتصاد علما وضعيا لا يهتم بتفسير السلوك الإنساني إلا من خلال المظهر الخارجي لهذا السلوك - أي النشاط الاقتصادي - دون الاهتمام بدوافع السلوك الاقتصادي للفرد ومدى اتفاقها مع مبادئ الأخلاق العامة، بالرغم من هذا فإن للأخلاق والقيم أثرها الكبير على البحث والتحليل الاقتصادي إذ مما لا شك فيه أن الاعتبارات الأخلاقية لها أثرها الواضح على الأوضاع الاقتصادية بأن هذه القيم تعد جزءا لا ينفصل عن عملية البحث والتحليل الاقتصادي خاصة حينما يتعلق البحث بوضع قانون أو اتخاذ سياسة اقتصادية لمواجهة

ظاهرة في المستقبل وهذا لأن القيم الأخلاقية والعقائدية تشكل بعدا أساسيا ومحوريا في السلوك الإنساني لأن الإنسان يتأثر سلوكه عموما والاقتصادي خصوصا بالمكونات الأخلاقية والعقائدية لديه وإلا صار سلوكا عشوائيا لا يصلح أن يكون موضع دراسة وتفسير لبناء نظرية اقتصادية فالإنسان في سعيه لإشباع حاجاته ورغباته كثيرا وغالبا ما يتقيد بقيود يفرضها عليه وازعه الأخلاقي والديني وفي هذا يقول الاقتصادي " جونار ميردال " في كتابه (العنصر الأساسي في النظرية الاقتصادية) : ((تتخلل كتابي هذا فكرة تدّعي أننا إذا تخلصنا كلية من العناصر القيميّة فإنه سيتوافر لدينا بعد ذلك كيان صحيح من النظرية الاقتصادية الوضعية تلك النظرية التي تتمتع باستقلال تام عن كل القيم.....لكن هذا الاعتقاد الضمني المستتر الذي يدعي بأن هناك معرفة علمية يمكن استخلاصها بصورة مستقلة عن القيم والاعتبارات هذا الاعتقاد كما أراه مفرط في السذاجة)).

رابعا: تطور الفكر الاقتصادي والأنظمة الاقتصادية

1- النظام الاقتصادي الرأسمالي

يستخدم تعبير الرأسمالية للدلالة على مرحلة تاريخية معينة وهي تلك التي تلت النظام الإقطاعي ابتداء من القرن 16 حيث بدأت أوروبا تظهر كقوة اقتصادية أولى في العالم حيث سيطرت على مراكز الإنتاج والتسويق والمواد الأولية والاكتشافات العلمية ويرجع هذا لعدة عوامل أهمها :

- اتساع النشاط الاقتصادي والسوق بظهور أنشطة اقتصادية جديدة فاقت النشاط الزراعي مثل التجارة والصناعة والملاحة والنقل.

- تكون المدن التجارية التي أدت إلى نزوح الفلاحين وهروبهم من الإقطاعيات إليها للبحث عن فرص العمل مما عزز ظهور أنشطة حديثة جراء زيادة عروض العمل في التجارة والصناعة إضافة إلى هذا تحرر هذه المدن من سلطات أسياد الإقطاع حيث شكلت هذه المدن بعد تزايد نموها وحدات سياسية واقتصادية مستقلة وكان ذلك سببا في انهيار النظام الإقطاعي.

- توافر أدوات التمويل والنقود جراء توسع النشاط الاقتصادي حيث ساهم اكتشاف القارة الأمريكية في تدفق الذهب والفضة على أوروبا وكذا اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح إلى تنشيط التجارة مع العالم الخارجي إضافة إلى اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي جراء الحروب الصليبية مما أدى إلى نمو الاقتصاد النقدي على حساب الاقتصاد الطبيعي سمة النظام الإقطاعي الأمر الذي أدى إلى تنامي دور النقود في الحياة الاقتصادية مما ساعد على نمو حجم المعاملات النقدية وازدياد حجم السوق.

- التخلص من قيود الكنيسة وخاصة ما تعلق بفكرة الثمن العادل وتحرير سعر الفائدة مما أدى إلى نمو الروح التجارية والفردية والتي تجعل الحصول على أكبر ربح ممكن هدف أي نشاط اقتصادي . إلى جانب هذا فقد ظهرت الدولة بمعناها الحديث بعد القضاء على سلطات أمراء الإقطاع حيث ظهرت كجماعة تقوم على أساس قومي وتخضع لسلطة مركزية واحدة يرأسها حاكم هو الملك وتشعر بمصالحها المستقلة عن مصالح بقية الدول وهذا بعد تعاون التجار مع الملوك في القضاء على أسياد الإقطاع وهذا بعد موت الكثير منهم في الحروب الصليبية وقرأ أغلب الباقين جراء انحسار دور النشاط الزراعي.

فهذه كانت معالم النظام الرأسمالي والذي ظهر بصورة الرأسمالية التجارية والذي تطور في القرون اللاحقة تطورا كبيرا من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية مع الثورة الصناعية حيث سيطر رأس المال الصناعي على النشاط الاقتصادي .

- المذاهب الاقتصادية الرأسمالية :

عرف تاريخ الفكر الاقتصادي بعد تلاشي النظام الاقتصادي الإقطاعي مذاهب ومدارس اقتصادية أرست الأسس الاقتصادية للنظام الرأسمالي عند نشأته وأثناء تطوره وساهمت بشكل كبير في نشأة وتميز علم الاقتصاد عن باقي العلوم الأخرى بطرق تحليليه وأبحاثه . وتمثلت هذه المذاهب الفكرية والمدارس فيما يلي :

1- مذهب التجارين (الرأسمالية التجارية) MERCHANTILISM :

ظهر تيار الفكر التجاري منذ بداية القرن 15 واستمر سائدا من الناحية الفكرية ومن ناحية توجيهه للسياسة الاقتصادية في أوروبا حتى منتصف القرن 18. ويتمحور فكر المركاتالية في الإجابة عن التساؤلات حول ما هو مصدر الثروة؟ وما هي الوسائل العملية لإنشاء الأمة والأمير الذي يجسمها؟ وما هو دور الدولة في تحقيق الثروة؟ وما الوسائل الكفيلة لضمان قوة الدولة؟ وما هي السياسات المالية والاقتصادية التي يجب أن تنتهجها للبحث عن مصادر الثروة والمحافظة عليها؟

وظهر الفكر التجاري في شكل مقالات وكتيبات ألفها تجار وسياسيون بهدف الحصول على امتيازات من حكوماتهم حيث دعوا إلى تدخل الدولة لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية وتشجيعها للتجارة والتي تعد النشاط الرئيسي بينما الصناعة وباقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى تعتبر تابعة للتجارة وفي خدمتها.

ويمكن تلخيص أهم أفكار المذهب التجاري التي تشكل فلسفتهم العامة فيما يلي :

* يجب أن تكون الدولة قوية ويجب أن تكون غاية النظام الاقتصادي تحقيق هذه القوة لذا سميت نظريتهم بنظرية الاقتصاد للقوة.

* الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة ويعتبر الذهب والفضة وبقية المعادن النفيسة أهم أنواعها وأشكالها فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يحوزه من ذهب وفضة وما يصدق على الفرد يصدق على الدولة فلكي تكون الدولة قوية يجب أن تعمل وتوجه النشاط الاقتصادي للحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة عن طريق تشجيع الصادرات والإقلال من الواردات ، لهذا يرى التجارون ضرورة تدخل الدولة لتحقيق هذه الغاية عن طريق التجارة الخارجية الأمر الذي جعل من التجارة في الفكر التجاري هي محور ومركز النشاط الاقتصادي .

* يعتبر التجارون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم مما يعني أن اكتساب أي دولة لهذه الثروة يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها لذا نادى التجارون في كل بلد بأن يسعى بلدهم للحصول

على الذهب والفضة من البلاد الأخرى الأمر الذي أدى إلى تسابق الدول الكبرى كفرنسا وبريطانيا... إلى الاستيلاء على المستعمرات لجلب هذين المعدنين.

* في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية يرى التجاريون أنه يجب على الدولة أن تصدر أكثر مما تستورد أي يجب أن تبيع سلع وخدمات إلى الخارج أكثر مما تشتري وهذا لزيادة دخول عنصر الذهب والفضة وذلك عن طريق عن الصناعات الوطنية من الضرائب ومنحها إعانات كي تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية في الخارج وبزيادة الرسوم الجمركية على الواردات من السلع المصنوعة وخفضها على واردات المواد الأولية التي تحتاجها الصناعات المحلية ولتحقيق هذا التوسع في التصدير وتقليل المنافسة من الخارج لا بد أيضا من الاستيلاء على المستعمرات لتصدير منتجاتها إليها دون منافسة من الدول الأخرى.

* في سبيل رفع معدل حصول الدولة من الذهب والفضة ظهرت هناك ثلاث سياسات مختلفة في كل من اسبانيا وفرنسا وبريطانيا على النحو التالي :

● التجارىون الإسبان (أنصار السياسة المعدنية) :تتلخص سياستهم في منع تصدير المعادن النفيسة إلى الخارج واشترط استيفاء ثمن البضائع المصدرة بالمعادن الثمينة وبهذه السياسة بلغت اسبانيا في القرن 16 عصرها الذهبي حيث تكاثرت كمية الذهب والفضة الواردة عليها من مستعمراتها الأمريكية وتأسست صناعتها الضخمة وانتعشت أسواقها.

● التجارىون الفرنسىون (أنصار سياسة التصنيع) : وتقوم هذه السياسة على أن فرنسا في سبيل الحصول على الذهب والفضة من الخارج يجب أن تتجه لزيادة الصادرات على الواردات ،على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليست من المحاصيل الزراعية ذلك أن الصناعة لا تخضع لتقلب العوامل الطبيعية الغير منتظمة مثل الزراعة ولتحقيق هذا قامت الدولة بفرض رسوم جمركية عالية على السلع الخارجية .

• التجار الإنجليز (أنصار التبادل التجاري) : تقوم هذه السياسة في الحصول على المعادن النفيسة من الخارج عن طريق التجارة بين البلدان المختلفة وقد ساعد إنجلترا على هذه السياسة الاقتصادية أسطولها التجاري الضخم الذي تميزت به على الدول الأخرى ، ولكي تشجع الدولة التجارة الإنجليزية فرضت قوانين تحمي بها تجارتها مثل قانون الملاحة الذي أصدره " كرومويل " سنة 1651 والذي استلزم أن تكون السفن القائمة بالتجارة بين إنجلترا ومستعمراتها مملوكة لأشخاص إنجليز وأن يكون 3/4 البحارة من الإنجليز وأن لا تنقل البضائع الواردة من الخارج إلى إنجلترا إلا بسفن إنجليزية أو تابعة للبلاد المنتجة لتلك البضائع.

* حاول التجاريون تفسير ارتفاع الأسعار في عهدهم في كافة الدول الأوروبية بالكشف عن السبب الحقيقي لهذا الارتفاع حيث أعطيت تفسيرات عديدة أهمها ما قال به " جان بودان " 1568 والذي أرجع سبب ارتفاع الأسعار لزيادة كمية النقود التي دخلت أوروبا على إثر زيادة دخول الذهب والفضة إليها حيث أن زيادة النقود أدت إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية والعكس صحيح أي أن تغيرات مستوى الأسعار متوقف على تغيرات كمية النقود وبهذا يكون بودان قد أسس لنظرية عرفت باسم النظرية الكمية في النقود .

- ملاحظة : وإن دعا التجاريون الدولة لأن تتدخل لحماية النشاط الاقتصادي من المنافسة الخارجية في كل دولة وأن تكون على جانب كبير من القوة إلا أن اقتصادهم فردي يعترف بالملكية الفردية ويجعلونها أساسا للنشاط الاقتصادي وما تدخل الدولة إلا من جهة التنظيم .

2- المذهب الحر : أدى إسراف وتمادي الحكومات في تطبيق مبادئ التجاريين وكثرة التدخل في الشؤون الاقتصادية إلى شل الحياة الاقتصادية مما أدى إلى ظهور فلسفة المذهب الفردي أو المذهب الحر. وقد انتشر هذا المذهب في القرن 18 على إثر ظهور الطبيعيين في فرنسا والتقليديين أو الكلاسيك في إنجلترا.

1- مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط) LES PHYSICORAYES :

تنسب إلى مجموعة من المفكرين بفرنسا في القرن 18 يتزعمها الطبيب " فرنسوا كيناي " (1694-1774) وأطلق لفظ الطبيعيين على مؤسسي المذهب الفردي بفرنسا لاعتقادهم بفكرة القانون الطبيعي والتي مفادها أن الظواهر الطبيعية تخضع لنظام طبيعي وقوانين طبيعية ثابتة ومطلقة وأبدية لخدمة سعادة البشرية لذا يجب ترك هذه القوانين تقوم بوظائفها تلقائيا دون معوق أو معطل لنشاطها لذلك نادوا بوجود ترك الحرية للأفراد بما يحقق مصالحهم الخاصة والتي هي في نفس الوقت مصلحة الجماعة وبناءا عليه تقوم الحياة الاقتصادية في نظرهم على مبدئين طبيعيين هما:

مبدأ المنفعة الشخصية التي تشكل الحافز الذي يحث الناس على النشاط الاقتصادي باعتبار أن كل شخص يهتدي في كل أنشطته الاقتصادية بما يحقق منفعة ذاتية، فهي القوة التي تدفعه لمباشرة هذا النشاط.

ومبدأ المنافسة حيث يدخل كل فرد في منافسة مع بقية أفراد مجتمعه وهذا لسعيهم جميعا لتحقيق منافعهم الشخصية .

كما نادوا بحرية التبادل في داخل البلاد وخارجها وعبروا عن هذا بشعارهم المشهور أتركه يعمل أتركه يمر LAISSER FAIRE, LAISSER PASSER أي دع الأفراد يعملون ودع السلع تنتقل بين البلاد دون أي تدخل من الدولة.

وبناء على هذه الحرية السياسية والاقتصادية للطبيعيين فقد نادوا بعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وترك النشاط الاقتصادي حرا حيث ينحصر دور الدولة في نظرهم في حماية النظام الطبيعي من الاعتداء عليه وذلك بقيامها بصيانة الأمن في الداخل وإقامة العدالة بين الناس والدفاع والاهتمام بالتعليم باعتبار أن المتعلمين يحترمون من أنفسهم النظام الطبيعي أكثر من غيرهم.

* فكرة الناتج الصافي: يرى الطبيعيون أن ثروة الأمم إنما تكون بما تقوم به من إنتاج والذي عرفوه بأنه كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا بأن يضيف مقدارا أكثر مما بذل في العملية الإنتاجية وبناءا على هذه الفكرة فإن النشاط الزراعي

هو النشاط الوحيد المنتج وذلك أن المحصول الزراعي يكون أكبر مما تم استهلاكه من البذور المستخدمة وبالتالي فالزراعة هي المصدر الوحيد للثروة أي التي تنتج ناتجا صافيا بعكس الأنشطة الأخرى من تجارة وصناعة والتي بالرغم من كونها نافعة إلا أنها تعتبر عقيمة غير منتجة لاقتصارها على مهمة تحويل السلع من شكل لآخر أو نقلها أو توزيعها لذا يرى الطبيعيون أن من واجب الدولة أن تقوم بحماية الملكية الزراعية بصفة خاصة والتي هي أساس النظام الطبيعي وكذلك إقامة المشروعات العامة كشق قنوات السقي وإقامة الجسور وتعبيد الطرق لتمكين الأفراد من حسن استغلال الملكية الزراعية .

* فكرة توزيع الثروة : بناءا على فكرة الناتج الصافي الذي يحققه النشاط الزراعي يطرح التساؤل

كيف يتم تداول وتوزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع المختلفة في الدولة ؟

حاول فرانسوا كيناي الإجابة عن هذا التساؤل من خلال ما سماه بالجدول الاقتصادي حيث انطلقا من مهنته كطبيب فقد شبه تداول المنتجات والثروة في الجسد الاقتصادي في الدولة بتداول دوران الدم وفق ما يلي :

الناتج الصافي الذي يحصل عليه المزارعون يدفع جزء منه لملاك الأراضي الزراعية مقابل استخدامهم لأراضيهم ويحتفظون بالباقي .

ملاك الأراضي ما يحصلون عليه من المزارعين من نقود يدفع بعضه للمزارعين للحصول على ما يلزمهم من منتجات زراعية ويدفع بعضه للتجار والصناع للحصول على ما يلزمهم من منتجاتهم .

التجار والصناع يتلقون بعضا من دخول المزارعين في مقابل حصولهم على ما يلزمهم وما يحتاجونه من التجار والصناع. وما يحصل عليه هؤلاء التجار والصناع من ملاك الأراضي والمزارعين من دخل

نقدي ينفقونه لدى المزارعين للحصول على ما يلزمهم من المنتجات الغذائية والمواد الأولية اللازمة لنشاطهم الاقتصادي.

وبالتالي يلاحظ من خلال هذه الدورة الاقتصادية في تحليل كيناي أن كل الدخل يؤول في النهاية بعد أن يدور في الجسد الاقتصادي لطبقة المزارعين حيث أن المنتجات والدخول تمر بدورة تبدأ من طبقة المزارعين وتنتهي بهم ، مما يبين أهمية الزراعة في النشاط الاقتصادي باعتبارها النشاط الوحيد المنتج عند الطبيعيين .

* نظام الضريبة الواحدة : بناء على اعتبار الزراعة النشاط الإنتاجي الوحيد فقد نادوا بنظام الضريبة الواحدة بأن يقتصر فرض الضريبة على الإنتاج الصافي لدى المزارعين إذ لو فرضت الضريبة على الصناعات والتجار فإن هذا سينعكس على ثمن المنتجات التي سيبيعونها للمزارعين وكذا لو فرضت ضريبة على ملاك الأراضي الزراعية فعبئها سينتقل أيضا إلى المزارعين برفع ثمن استخدام الأرض مما ينتج عنه أن المزارعين في النهاية هم الذين يتحملون عبء الضريبة . فتوفيرا إذا لجهد الدولة وإعمالا للمنطق يجب الاقتصار منذ البداية على فرض ضريبة وحيدة على الطبقة المنتجة وهي طبقة المزارعين وحدها.

2 - المدرسة الكلاسيكية (التقليديين) :

ظهرت المدرسة الكلاسيكية كصورة جديدة للمذهب الحر في إنجلترا متحاشية الانتقادات الموجهة للمدرسة الطبيعية . وقد ظهرت المدرسة الكلاسيكية في خضم تطورات كبيرة شهدتها أوروبا سواء من الناحية الفكرية ومن الناحية السياسية والاقتصادية مع مطلع القرن 18.

(أ) - التطور الفكري :

* من الناحية الفكرية عرفت فكرة القانون الطبيعي تناميا كبيرا وانتشارا واسعا ، ومفاد هذه الفكرة أن هناك قوانين علمية عامة تحكم العالم كله ومن ثم تخضع لها جميع الموجودات والظواهر الاقتصادية والاجتماعية في كل زمان ومكان وتنحصر مهمة العالم الاقتصادي أو الاجتماعي في الكشف

عن هذه القوانين وذلك عن طريق العقل. إضافة إلى هذا يتجه التيار الفكري العام في هذه الفترة إلى الاهتمام بالفرد وتحريره من سيطرة كل المعتقدات والأفكار المفروضة عليه من خارج ذاته سواء من أفكار الكنيسة أو من تعاليم الفلاسفة القدماء كأرسطو وأفلاطون وظهر هذا الاتجاه الذي يكرس النزعة الفردية بصورة واضحة عند "ديكارت" (1596-1650) والذي قرر ((أنا أفكر، فأنا إذن موجود)) والذي جعل هذه المقولة أساس المعرفة عند كل فرد هو ذاته وحدها ووجوده الخاص.

* ومن الناحية السياسية فقد بدأت تتبلور وتظهر فلسفة جديدة في بناء الدولة وأساس قيامها من خلال فكرة (العقد الاجتماعي) الذي قال بها " جون لوك " (1632-1704) والذي هاجم بها فكرة الحق المطلق للملوك حيث أرجع أساس بناء السلطة والدولة إلى اتفاق أو عقد اجتماعي بين الأفراد تنازلوا بموجبه عن بعض حريتهم لتقوم الدولة وتكون لها سلطة عليهم. فأساس السلطة ومصدرها بموجب فكرة العقد الاجتماعي هو الفرد باعتبار أن المجتمع يتكون من مجموع الأفراد. وهذه الفكرة هدمت فكرة الحق الإلهي للملوك في الحكم المطلق وبالتالي إهدار أي حق للكنيسة في فرض الهيمنة الدينية والمدنية.

* وفي نطاق الفكر الأخلاقي ظهرت الفلسفة النفعية في إنجلترا التي يتزعمها " جيريمي بنتام " (1748-1832) والتي تقوم على أساس أن الفرد هو أفضل من يرضى مصلحته الذاتية ويحقق منفعته الشخصية حيث يسعى دائما لتحقيق أكبر قسط من اللذة بأقل قدر ممكن من الألم ، ومن خلال سعي الفرد لتحقيق مصلحة وسعادة نفسه تتحقق المصلحة والسعادة الجماعية لأن هذه الأخيرة ما هي إلا مجموع السعادات الفردية.

(ب) – التطور الاقتصادي :

تعتبر الثورة الصناعية أهم حدث وصورة للتطور الاقتصادي الحاصل في أوروبا في هذه الفترة والتي تجلت في صورة الاختراعات والابتكارات المتلاحقة في منتصف القرن 18 والتي أدت إلى تغيير الفن الإنتاجي من خلال إحلال الآلات الحديثة محل الأدوات اليدوية البسيطة بدأ بالآلات اليدوية التي

يديرها العامل بقوة ذراعه إلى الآلات المدارة بالقوة المحركة والتي غزت مختلف الفروع الإنتاجية كالصناعات النسيجية واستخراج الحديد والفحم، الأمر الذي أدى إلى استقطاب رؤوس الأموال وانجذابها نحو المشاريع الصناعية ذات التقنية الحديثة في ذلك الوقت ومن هنا سميت هذه المرحلة باسم (الرأسمالية الصناعية) تمييزاً لها عن الرأسمالية التجارية وهذا نظراً لضخامة رؤوس الأموال التي أصبحت توظف في الصناعة. وبذلك أصبحت الصناعة هي النشاط الحاكم في الاقتصاد الأوروبي حيث أصبحت التجارة في خدمة الصناعة من خلال البحث عن الأسواق سواء في الداخل أو الخارج لتصريف الكميات الكبيرة المنتجة من السلع الصناعية وبهذا أصبح رجل الصناعة هو الشخص الرئيسي من الناحية الاجتماعية بدل التاجر.

إضافة إلى هذا ومن الناحية الاجتماعية فقد ارتبطت بظهور الرأسمالية الصناعية طبقة العمال الصناعيين الذين يعيشون على بيع قوتهم العاملة كسلع لأصحاب رؤوس الأموال والمشروعات نظير أجور يتقاضونها، الأمر الذي قسم المجتمع

إلى طبقتين طبقة المنتجين الصناعيين الذين يملكون رؤوس الأموال وطبقة العمال الصناعيين الذين يملكون قوتهم العاملة مما أدى إلى ظهور مشكلة جديدة هي مشكلة البطالة الفنية جراء استخدام الآلات التي مكنت من زيادة الإنتاج مع تقليل عدد العمال غير أنها بطالة عابرة حيث لا يلبث العمال أن يجدوا لأنفسهم وظائف في صناعات حديثة تنشأ بوتيرة متسارعة. غير أن هناك بطالة من نوع آخر وهي البطالة الناجمة على التقلبات الاقتصادية أي البطالة الناتجة عن كساد المنتجات وعدم القدرة على تصريفها في الداخل أو الخارج الأمر الذي يضطر المنتجين إلى توقيف مؤقت لنشاطهم وتسريح للعمال. وهكذا أصبح العمال مهددين دائماً لخطر البطالة.

الفكر الاقتصادي الكلاسيكي : في خضم هذه التطورات المختلفة ظهرت المدرسة الكلاسيكية في إنجلترا والتي تعد أهم مدرسة في تاريخ الفكر الاقتصادي في ذلك الحين والتي وضع أكثر أسسها " آدم سميث " (1723- 1790) وتطورت أفكارها وقويت على يد " دافيد ريكاردوا " (1772-1823) إلى جانب

" مالتس " (1766-1834) الذي أخذت عنه نظريته في السكان .وفي فرنسا فقد روج للفكر الكلاسيكي
" جان باتست ساي"(1768-1812) وسيطر فكر المدرسة الكلاسيكية على تعليم الاقتصاد في
الجامعات الأوروبية خاصة في فرنسا وانجلترا .

ويمكن تلخيص أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية - رغم تعدد مفكرها وكتابها واختلافهم
في الكثير من الجزئيات- فيما يلي :

● اعتقد الكلاسيك أن هناك قوانين طبيعية خالدة تتحكم في تسيير أمور الطبيعة والكون
والمجتمع وقد أخذ الكلاسيك هذه الفكرة من مدرسة الطبيعيين. هذه القوانين ثابتة ومطلقة
لا يستطيع الأفراد أو الدولة تغييرها أو الخروج عن منطق الخضوع والإذعان لها هذه القوانين
تحت مفعولها في النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم .ولما كانت هذه
القوانين خالدة لا تتغير في نظر التقليديين فإن الظواهر الاقتصادية تكوّن نظاما اقتصاديا
أبديا عندهم.

كما آمن الكلاسيك بفكرة الحرية الاقتصادية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي
وإطارا ضروريا لتحقيق التقدم الاقتصادي .والحرية هنا تشمل حرية التجارة الداخلية
والخارجية وحرية العمل وحرية التعاقد وحرية مزاوله أي نشاط اقتصادي وهذا ما يكرسه
شعار المذهب الحر (أتركه يعمل أتركه يمر) والذي يرفع في وجه أي تدخل من الدولة في
الحياة الاقتصادية .

● الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي والذي يقوم به بدافع المصلحة الخاصة
فالمصلحة في النهاية هي المحرك الأساسي لنشاطه الاقتصادي ومن خلال هذا المبدأ يستنبطون
القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي كله.

● تتمثل المصلحة الخاصة للفرد في حياته الاقتصادية في سعيه لتحقيق أكبر قدر نفع شخصي
ممكن فالمنتج بنشاطه الإنتاجي لا يقصد إشباع حاجات الناس ولكن لرغبته في بيع منتجاته

والحصول على أكبر ربح ممكن وهذا تطبيقاً لمبدأ المنفعة (بنثام) في مجال النشاط الاقتصادي ولهذه الرغبة يقوم التنافس بين الأفراد جميعاً لتحقيق مصالحهم الخاصة والتي في مجموعها تتحقق المصلحة العامة من خلال عملية المبادلات التي بمقابل أثمان تدفع في مقابل السلع والخدمات تتحكم وتوجه العمليات الإنتاجية نحو ما يحتاج جمهور المجتمع ، فإذا زادت رغبة الجمهور في سلعة لا تنتج إنتاجاً كافياً يزداد الطلب عليها فيرتفع ثمنها مما يزيد من ربح المنتجين الأمر الذي يدفعهم لزيادة إنتاج هذه السلعة فتتحقق الرغبة العامة لجمهور المستهلكين في المجتمع وبالعكس فإذا اتجه نشاط المنتجين لإنتاج سلعة بكميات غير مرغوب فيها مما يزيد من عرضها ويقل الطلب عليها

فينخفض ثمنها ويقل الربح المتأتي منها أو تسبب خسارة فينصرف المنتجون عن إنتاجها .

وبهذا يعمل جهاز الثمن داخل السوق من خلال تغيرات الثمن إلى التحكم في إشباع الأفراد فلا يقوم الفرد بأي نوع من النشاط الاقتصادي إلا إذا كان موافقاً لرغبات الجماعة الأمر الذي جعل الكلاسيك يقولون بأنه لا تناقض بين المصالح الخاصة والمصالح العامة حيث أن هناك يدا خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها الوجهة التي تحقق المصلحة العامة.

ولهذه الفلسفة فضل الكلاسيك النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة للأموال وعلى حرية التعاقد والإنتاج والاستهلاك وعلى اعتبار الربح النقدي هو الدافع والمحرك للنشاط الإنتاجي ولأجل هذا يقوم النظام الرأسمالي على نظام السوق الذي يقوم بتصريف المنتجات. حيث يرى الكلاسيك أنه نظام طبيعي لأنه يستجيب للخصائص الطبيعية الموجودة في النفس البشرية من حب التملك ومن تفضيلها للحرية وسعيها وراء مصلحتها الشخصية. إضافة إلى أنهم يعدونه أفضل الأنظمة لأنه يحقق الإشباع الكامل حيث أن الإنتاج يتحدد فيه وفقاً لرغبات المستهلكين عن طريق جهاز الثمن الذي يوصل هذه الرغبات إلى المنتجين فيعملون بمقتضاها . كما أنهم يعدونه أفضل الأنظمة لأنه يحقق الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين في نظرهم وذلك من خلال المنافسة التي تقوم في

ظله بين المنتجين هذه المنافسة التي تؤدي تنمية الإنتاج وتحسين السلع والإكثار من عرضها مما يؤدي إلى انخفاض أثمانها فتتحقق الرفاهية المنشودة.

- نظريتهم في الإنتاج : يرى الكلاسيك أن الإنتاج هو خلق المنافع وزيادتها حيث يذهب آدم سميث من خلال ما طرحه في كتابه ثروة الأمم (نشر سنة 1776) أن المصدر الوحيد للثروة هو الإنتاج في جميع فروع النشاط الاقتصادي (خرجوا بذلك على آراء التجار والطبعيين في الإنتاج) والذي يقوم على عناصر أساسية هي الطبيعة والعمل ورأس المال ، ويرى آدم سميث أن العمل هو العنصر الرئيسي الذي يحتل المكان الأساسي بين تلك العناصر حيث افتتح كتابه ثروة الأمم بقوله ((أن العمل السنوي لكل أمة من الأمم هو المصدر الذي يمدّها أساسا بكل ما تستهلكه سنويا من سلع سواء كانت السلع ناتجا مباشرا لهذا العمل الوطني أو متأتية من بيع هذا الناتج وشراء سلع في مقابله من الأمم الأخرى)) ويقصد بالعمل كل الجهد الإنساني الذي يضيف منفعة أو يزيد منها ، أي أن العمل المنتج هو ذلك العمل الذي يضيف قيمة إلى المواد الخام التي تشتغل بها الأيدي العاملة فالعمل المنتج عنده إذا هو ذلك العمل الذي يؤدي على إنتاج سلع مادية .

ولزيادة الإنتاج وتحسينه فقد تناول آدم سميث بالدراسة ظاهرة تقسيم العمل حيث ذهب إلى أن تقسيم عملية إنتاج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية يقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص يتخصصون فيها يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعه بإتقان العامل لعمله وهذا أفضل من أن يحاول كل منهم إنتاج السلعة كلها بمفرده وهذا يقتضي الضرورة استخدام الآلات ومراعاة حجم السوق وحرية المبادلة في الداخل والخارج فإذا كانت السوق كبيرة من المنتجات أمكن من تطبيق تقسيم العمل على نطاق واسع والعكس صحيح.

- نظريتهم في السكان : أخذ الكلاسيك عن مالتس نظريته في السكان والتي أصبحت أساس بحوثهم في موضوعات أخرى والتي ربط فيها مالتس بين الزيادة المستمرة في السكان وبؤس وشقاء طبقة العمال في القرن 18 وبداية القرن 19 . وخلاصة هذه النظرية أن انتشار البؤس والفقر وصراع الإنسان مع

أخيه الإنسان يرجع لعدم التوازن بين عدد السكان والمواد الغذائية أي بين نمو السكان ونمزم الموارد الغذائية حيث قرر أن السكان يتزايدون على أساس متتالية هندسية (2، 4، 8، 16، 32،) ويتضاعف عددهم كل 25 سنة بينما تزداد الموارد الغذائية وتنمو على أساس متتالية عددية (2، 4، 6، 8، 10،) وفي نفس الفترة الزمنية فإذا تجاوز السكان العدد المناسب في أي مجتمع وأصبحت الموارد غير كافية له تدخلت الطبيعة تلقائيا لإعادة التوازن بين السكان والموارد عن طريق ما سماه بالموانع الإيجابية مثل المجاعات والأوبئة والأمراض والحروب والتي تعمل بقوة لدى الشعوب المتأخرة في حين هناك موانع وقائية من إيجاد الإنسان مثل تأخير سن الزواج والامتناع عن الزواج المقترن بالعفة وهو ما يسود الشعوب المتقدمة.

وبهذه النظرية يجعل مالتس مشكلات البطالة والجوع والفقر مشكلات حتمية طبيعية إذ أن الفقراء بتكاثرهم يجلبون لأنفسهم الشقاء والبؤس لهذا عارض بشدة أي قانون لإغاثة الفقراء باعتبار أن الإغاثة تشجع على الكسل والزواج وزيادة نسل الفقراء كما تقيد الصناعة من خلال تقليل مواردها بسبب زيادة الضرائب التي تذهب لتمويل استهلاك العاطلين والفقراء.

- نظريتهم في القيمة : تعتبر نظرية القيمة عند الكلاسيك أهم فكرة في تحليلهم الاقتصادي حيث يقوم عليها كل البناء النظري لمدرستهم. وقد فرق الكتاب الكلاسيك بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، فقيمة الاستعمال هي المنفعة التي تعود على الشخص من استهلاكه لسلعة ما وقيمة المبادلة هي النسبة التي تحصل على أساسها مبادلة سلعة بسلعة في السوق. وتتحدد قيمة أي سلعة عند الكلاسيك على أساس حجم العمل المبذول في إنتاجها أي على أساس عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها سواء كان عملا مباشرا أي المجهود الإنساني المبذول أثناء صنعها أو من خلال رأس المال والمواد الأولية، فالعمل إذن هو مصدر القيمة ومقياسها في نفس الوقت وعرفت هذه النظرية بنظرية (قيمة العمل). فمثلا إذا استلزم إنتاج و صنع سلعة (أ) 5 ساعات من العمل و سلعة (ب) 10

ساعات من العمل فالمبادلة بين السلعتين تتم في السوق على أساس أن وحدتين من السلعة (أ) في مقابل وحدة واحدة من السلعة (ب).

وعلى أساس القيمة يتحدد ثمن السلعة حيث يفرق الكلاسيك بين الثمن الطبيعي للسلعة و ثمن السوق ، فالثمن الطبيعي يتحدد على أساس تكلفة ونفقة إنتاجها أي أن الثمن الطبيعي يساوي نفقة الإنتاج بينما ثمن السوق فتحدد تقلبات العرض والطلب فهو ثمن متذبذب يتحدد ابتداء من نفقة الإنتاج أي يساوي الثمن الطبيعي ولكنه قد يزيد عنه أو ينقص باعتبار تقلبات العرض والطلب في السوق فإذا زاد الطلب على السلعة ارتفع ثمنها عن الثمن الطبيعي والعكس.

- نظريتهم في التوزيع : اهتم الكلاسيك بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي حيث اعتبر "ريكاردو" أن بحث مشكلة التوزيع هي موضوع اهتمام ودراسة علم الاقتصاد.

وقد اهتم الكلاسيك بمشكلة التوزيع بناء على افتراضهم أن حجم الإنتاج يبقى ثابتا دائما عند مستوى واحد مادام أن التشغيل في نظرهم يكون دائما تشغيليا شاملا لكل العمال على أساس أنه عند حدوث أية بطالة تنخفض الأجور وتبقى تنخفض إلى مستويات أدنى حتى تمتص سوق العمل كل العاطلين عن العمل . فخلال زمن معين يبقى حجم

الإنتاج القومي ثابتا جراء التشغيل الشامل ولا يتغير هذا الحجم إلا بتغير عدد السكان أو الفن الإنتاجي (طريقة الإنتاج) أو تغير مقدار رأس المال.

وبهذا فمادام الناتج الكلي يبقى ثابتا فإن المشكلة تنحصر فقط في معرفة القوانين التي تخضع لها عملية توزيع هذا الناتج ولم يهتم الكلاسيك في تحليلهم للتوزيع بتوزيع الدخل بين الأفراد والأشخاص على حسب الطبقة الإنتاجية التي ينتمون إليها وهو ما يعرف (بالتوزيع الشخصي) بل اهتموا بما يعرف (بالتوزيع الوظيفي) أي توزيع الدخل القومي بناء على عناصر الإنتاج المختلفة من عمل ورأس مال وطبيعة (أرض) على أساس وظيفة كل عنصر في العملية الإنتاجية . فيتوزع الناتج الكلي على

شكل ريع (مقابل استخدام عنصر الأرض) وأجور (نظير عنصر العمل) وأرباح وفوائد (مقابل تشغيل عنصر رأس المال) .

أولا – الريع : وهو ما يحصل عليه ملاك الأراضي من ناتج الأرض نظير سماحهم للغير باستخدامها وهذا راجع لمحدودية الأرض وندرتها والتي أدت إلى نشوء ملكية خاصة عليها . فالريع إذن يمثل الثمن الذي يدفع للملاك نظير احتكارهم ملكية الأرض جراء ندرة الأرض وتفاوت خصوبتها .

ولندرة المنتجات الزراعية جراء ارتفاع الطلب عليها مع تزايد السكان (نظرية مالتس) يلجأ الأفراد لزراعة الأراضي الأقل خصوبة والتي تتطلب نفقة إنتاج أعلى من نفقة الإنتاج في الأراضي الخصبة ، وعلى أساس أن ثمن السلع يتحدد في السوق على أعلى نفقة إنتاج أنفقت على الكميات اللازمة لسد الطلب فالريع إذن هو الفرق بين ثمن السلعة الذي يتحدد في السوق وفق نفقات إنتاجها في الأراضي الأقل خصوبة وبين تكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة التي زرعت أولا . ويحصل على الريع أصحاب الأراضي الخصبة هذا الريع الذي يميل نحو الارتفاع نتيجة لزراعة الأراضي الأقل خصوبة . ومما سبق يتضح أن الريع راجع لعاملين هما تكاثر وتزايد السكان وبالتالي تزايد طلباتهم على المواد الزراعية وعامل الالتجاء لزراعة الأراضي الأقل خصوبة .

ثانيا – الأجر : يعتبر الكلاسيك من خلال ما طرحه " دافيد ريكاردو " أن العمل يعتبر سلعة كباقي السلع يقابله ثمن يتمثل في الأجر . هذا وبناء على نظريتهم في القيمة وربطهم ثمن السلع بعدد ساعات العمل فإن أجر العامل يتحدد على عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج سلعة العمل وهي الساعات اللازمة لإنتاج كمية السلع الضرورية لحفظ حياة العامل وتمكينه من الاستمرار في العمل وهذا هو الأجر الطبيعي والذي لا يمكن للعمال ولا لأرباب العمل مخالفة مقتضاه باعتباره قانونا طبيعيا لذا سمي أيضا هذا القانون بالقانون الحديدي للأجور وسمي الأجر الطبيعي بالأجر الحديدي لأن العمال مقيدون به ولا يستطيعون مخالفته بتحسين أجورهم خلاف مقتضاه .

هذا الأجر الطبيعي أو الحديدي أو أجر الكفاف أجر ثابت في مستواه لمدة طويلة لا يمكن أن يرتفع أو ينخفض عن هذا المستوى. إذ لو ارتفعت الأجور عن المستوى اللازم لمعيشته العمال المعيشة الضرورية فستحسن حالة العمال وتزيد رفاهيتهم فيقبلون على الزواج مما يزيد النسل ويزيد بذلك عدد العمال بحيث يصبح الطلب على العمل أقل من العرض مما يترتب عليه انخفاض الأجر إلى المستوى الذي يتساوى فيه مع نفقة المعيشة الضرورية.

أما لو انخفض أجر العمال عن مستوى الأجر الطبيعي فستسوء حالتهم وينقص زواجهم وتنازلهم كما ينقص عددهم جراء الأمراض وعدم القدرة على العلاج مما يجعل عرض العمال ينقص ويزيد الطلب على اليد العاملة ومن ث ارتفع أجورهم إلى المستوى اللازم للحفاظ على مستوى معيشتهم الضرورية .

وهذه الفكرة مبناها افتراض الكلاسيك أن الطبقة العاملة تستهلك ولا تدخر أي أنه لا يوجد لديها فائض في دخلها يزيد على حد الكفاف.

ثالثا – الربح والفائدة : لم يميز الكلاسيك الأوائل من أمثال " ريكاردو " بين المنظم وهو الذي يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره وبين الرأسمالي الذي يقرض نقوده حتى جاء " جان باتست ساي " وميز بينهما بوضوح حيث بين أن الربح هو دخل المنظم والفائدة هي دخل صاحب رأس المال. وتتحدد الفائدة عندهم على أساس عرض وطلب الادخار فالفائدة إذن تمثل ثمن الادخار فإذا زاد عرضه عن طلبه انخفض سعر الفائدة وإذا زاد الطلب على الادخار عن عرضه ارتفع سعر الفائدة ، وتؤثر تغيرات سعر الفائدة أيضا في عرض وطلب الادخار مثلما تؤثر تغيرات ثمن أي سلعة في عرضها وطلبها.

أما بالنسبة للربح فقد أوضح " ريكاردو " أن المنافسة تفرض معدلا متجانسا للأرباح عن طريق اجتذاب رأس المال إلى النشاطات والمجالات تقدم معدلا يزيد عن المتوسط وإبعاده عن المجالات الإنتاجية التي تقل فيها الأرباح عن المتوسط.

ويعتقد الكلاسيك أن معدلات الأرباح تتجه نحو الهبوط مع التقدم الاقتصادي لأن ازدياد وتراكم رؤوس الأموال يصحبها ازدياد المنافسة بين الرأسماليين وهذا يعمل على خفض الأرباح.

- نظريتهم في النقود : يعتبر الكلاسيك النقود أنها مجرد وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيم فقط فلم يعطوا أهمية لوظيفتها كمخزن للقيم وأداة لحفظ المدخرات فهي عندهم أداة تسهل سير المبادلات الاقتصادية ولا تحدث أي أثر ضار بالاقتصاد باعتبار أنها مجرد ستار وغطاء يخفي الطبيعة العينية للاقتصاد عن نظرنا ومع هذا كانوا يعتقدون بأهميتها ودورها في تسهيل أداء النشاط الاقتصادي فهي أشبه بالزيت الذي يوضع بين أجزاء الآلة لكي يتيسر تشغيلها برفق وليونة.

وفي تفسيرهم لتقلبات مستوى الأسعار العام (أو ما يسمى أيضا قيمة النقود) فقد اعتمدوا على النظرية الكمية في النقود التي مقتضاها أنه كلما زادت كمية النقود لا بد وأن تؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وكل نقص في كميتها ينعكس على الأسعار فيؤدي إلى انخفاضها.

- نظرتهم إلى التجارة الخارجية : على خلاف ما كان ينادي به التجار بون دافع الكلاسيك على التجارة الخارجية مع الدول مبررين ذلك بأن إتباع سياسة تجارية حرة يؤدي بكل بلد إلى أن يتخصص في إنتاج السلع التي يتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية في مواجهة البلاد الأخرى هذا التخصص سينعكس بالفائدة الاقتصادية لكل بلاد على حده كما ينعكس بالفائدة على العالم كله بتحقيق كميات المنتجات المحتاج إليها بصورة أكبر مما لو لم يحدث التخصص بأن تحاول كل بلد إنتاج كل السلع على إقليمه الوطني. فتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي يمكن أن ينتجها بنفقة نسبية أقل يزيد من الرفاهية الاقتصادية للشعوب في نظر الكلاسيك حيث يمكن شراؤها بأثمان أقل.

وقد نادى المفكرون الكلاسيك بهذا التخصص الدولي لما كان يحقق من مصلحة اقتصادية كبرى لانجلترا حيث أنها كانت وقتئذ بلدا صناعيا في حين كانت كل البلدان الأخرى بلدانا زراعية. ومقتضى فكرة التخصص الدولي أن تبقى هذه البلدان زراعية تصرف فيها إنجلترا منتجاتها الصناعية وتستورد منها المواد الأولية.